بأبناء الطوائف الشرقية الى المستوطنات المقامة في المناطق المحتلة، ويزيد في خطورة التهديد بتجريد هذه المناطق من أبنائها العرب بأية وسيلة ممكنة.

السياسة الرسمية وأزمة الاستيعاب

كشف هذا الاقبال الكثيف للمهاجرين السوفيات على اسرائيل، خلال الشهور الاخيرة، تخبّطاً وصراعاً داخل المؤسسات الرسمية، وشبه الرسمية، المسؤولة عن استقبال المهاجرين واستيعابهم، وذلك نظراً الى الاعداد الكبيرة، من جهة، وضآلة الامكانات المتوفّرة حالياً، من جهة ثانية، وضخامة المخصصات المالية المرصودة لمشاريع الاستيعاب والاستيطان، من جهة أخيرة. وتركّزت المنافسة بين الوكالة اليهودية ـ ويتقاسم السيطرة عليها كل من حزب «العمل» والليكود ـ ووزارات المالية والاسكان والاستيعاب. ويمكن العودة بحالة التخبّط الرسمي هذه الى آخر أيام حكومة «الوحدة الوطنية»، حيث كانت النزاعات الحزبية والضغوط الائتلافية بين شركاء الحكم ـ الليكود والعمل ـ تنعكس سلباً على التدابير المطلوبة استعداداً لاستقبال المهاجرين الجدد. وكانت حكومة «الوحدة الوطنية» في اسرائيل أقامت، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، لجنة وزارية، برئاسة وزير المالية، آنذاك، شمعون بيرس، وسكرتارية نائبه، يوسي بايلين، من أجل ايجاد أربعة آلاف وحدة سكنية للمهاجرين السوفيات، ولكنها سرعان ما واجهت فيضاً من الاعباء، بسبب الزيادة الكبيرة في اعداد المهاجرين. وشملت مسؤوليات اللجنة السعي الى ايجاد مصادر لتمويل عمليات الاستيعاب واقامة البنية التحتية (شبكات المياه والطرق والكهرباء وغيرها)، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن دمج الجماعات الاثنية المختلفة وتوزيع السكان والبنية الاقتصادية التي واجهت ضرورة استيعاب طاقة عمل جديدة تقدّر بمئات الآلاف من الاكاديميين والتقنيين والعمّال المهرة. وعلى الرغم من تشعّب مهمات اللجنة وخطورة الاعباء التي واجهتها، الّا ان الحصيلة النهائية لما أنجزته، خلال فترة عملها، كانت ضئيلة للغاية، وذلك بسبب النزاعات الحزبية، أساساً، بين وزير الاستيعاب، الحاخام بيرتس من حركة «شاس» المتديّنة (اختلف مع «شاس» لاحقاً، وشكّل كتلة من عضو واحد في الكنيست الحالي)، وبين وزير المالية زعيم حزب العمل، بيرس، ومسؤولي الوكالة اليهودية من الليكود والعمل.

ومع تشكيل حكومة الليكود الحالية في اسرائيل، بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١، تمّ استبدال تلك اللجنة بهيئة وزارية، يرأسها وزير الاسكان اريئيل شارون، الذي سرعان ما استخدم نفوذه وثقله الشخصي لكي يلحق «ادارة أراضي اسرائيل» بوزارته، بعد ان كانت، تقليدياً منذ اقامة الدولة، تتبع وزارة الزراعة. ولم يكتف شارون بهذه الخطوة، التي تضع تحت يديه سلطات تنفيذية ومالية هائلة في ما يتعلق بتوزيع الاراضي لبناء المجمّعات السكنية الجديدة، بل سعى، أيضاً، الى استصدار موافقة الحكومة على منحه صلاحيات استثنائية (طوارىء) تمكّنه من تخطي الحواجز البيروقراطية والادارية، من أجل تنفيذ مشاريعه الاسكانية. الّا ان محاولته هذه فشلت، بعد ان رفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية الموافقة على منحه هذه الصلاحيات (**هآرتس**، ١٩٩٠/٧/١٨). والى جانب ذلك، فان المناخ الاقتصادي العام، أيضاً، لم يكن، على ما يبدو، مهيّأ للمباشرة في مشاريع اسكانية ضخمة بالحجم الذي يأمل فيه شارون. فمن أصل ٤٥ ألف وحدة سكنية خطّطت وزارة الاسكان لبنائها هذه السنة، لم يبدأ العمل الّا بخمسة آلاف وحدة فقط، وذلك على الرغم من الوعود الرسمية بأن تتعهّد الحكومة شراء جميع المساكن التي لا يتمّ بيعها للمهاجرين الجدد، وتقديم حوافز ائتمانية كبيرة للمتعهدين الذين ينجزون أعمال البناء قبل الموعد المحدّد (**ملحق دافار**، ١٩٩٠/٨/٣١). الّا ان متعهّدي البناء الاسرائيليين، الذين اعتادوا على وتيرة بناء بمعدّل ٢٠ ألف وحدة سكنية سنوياً، ما زالوا يتردّدون ازاء هذه الاغراءات الرسمية، خاصة وان تسهيلات القروض المصرفية للمهاجرين الجدد لم يتمّ اقرارها بعد. ولكن هذا كله لم يقف حائلاً في وجه تعدّد المشاريع والبرامج التي تولّت اعدادها الوزارات والوكالة اليهودية لاستيعاب المهاجرين الجدد واستيطانهم، والتي أظهرت تفاصيلها مدى اتساع الخلاف حول أهداف مراكز صنع القرار الاسرائيلي وأساليب عملها.

مشروع الوكالة اليهودية

بادرت الوكالة اليهودية الى تقديم مشروعها لاستيعاب ٤٥٠ ألف مهاجر جديد خلال السنوات